

تحقيق

غاصب مختار

نحو إطار جديد يلمر شمله المؤسسات وينظم قطاعاتها
وزير الإعلام: نحضر لتعديل قانون نقابة الصحافة

في حزيران الماضي، تقدم وزير الاعلام ملحم الرياشي بمشروع قانون لتعديل قانون المطبوعات، في البنود التي تتعلق بتعديل انشاء نقابة محرري الصحافة. وافق عليه مجلس الوزراء واحاله على مجلس النواب، ثم وافقت عليه نقابة المحررين. لكن نقابة الصحافة اعترضت لانه يجرمها من دورها في تنظيم قطاع الاعلام المكتوب



وزير الاعلام ملحم الرياشي.

□ بالعكس، انا لا الغي دورها بل احده. ثمة مشروع اخر سنعمل على اعداده لكن لا تجاوب حتى الان من نقابة الصحافة، يقوم على ان تصبح نقابة اصحاب كل وسائل الاعلام من دون استثناء، المتلفزة والمسموعة والرقمية، وليست فقط نقابة اصحاب الصحف الورقية، ضمن اطار قانون جديد لتطويرها. قبل ان ابشر في تحضيره، ارغب في تأليف لجنة مشتركة مع نقيب الصحافة الاستاذ عوني الكعكي.

■ لكن نقابة الصحافة تأخذ عليكم عدم التنسيق معها في قانون نقابة المحررين كونها معنية به وفق قانون المطبوعات؟ □ لا علاقة لنقابة اصحاب الصحف بنقابة المحررين، هم يطالبون بشيء ليس من حقهم. ثم ان القانون السابق شيء والقانون الجديد شيء اخر. العلاقة بين نقابة الصحافة ونقابة المحررين مثل العلاقة بين نقابة اطباء ونقابة اصحاب المستشفيات. نقابة اصحاب المستشفيات تلعب دورا لا يحمي مصالح اطباء بل مصالح المستشفيات، ونقابة اطباء تمثل مصالح اطباء، وهذه الحال تنطبق على نقابتي المحررين واصحاب الصحف. نقابة المحررين تمثل مصالح المحررين وتحميها، ونقابة اصحاب وسائل الاعلام تمثل مصالحهم. لكن اذا كان صاحب المؤسسة الاعلامية صحافيا، عندها سيكون حكما عضوا في نقابة المحررين ايضا، لكن لا يحق له الترشح لمنصب نقيب المحررين بل لمنصب نقيب اصحاب المؤسسات الاعلامية. تماما كما ان الطبيب صاحب المستشفى، لا يمكنه ان يكون نقيب اطباء لتضارب المصالح. هنا يطرح السؤال: ماذا فعلت نقابة الصحافة لمئات الاعلاميين الذين صرفوا من الصحف والمؤسسات الاعلامية؟ على هذا الاساس نختار توزيع المهام والادوار بين نقابتي الصحافة والمحررين، مع حفاظنا على الاسمين العريقين لانهما من عراقة لبنان، لكن يجب تطويرهما لاستيعاب العالم الجديد. ◀

القانون الجديد يطور نقابة المحررين كي تصبح نقابة كل الاعلاميين

لا نلغي دور نقابة الصحافة بل نحدده

الصحافة وآسف لها. لكن كان رد نقابة المحررين كافيا على هذه الاعتراضات، وانا اتبنى ردها.

■ نقابة الصحافة تشكو من تغييب دورها؟

الاعلاميين الذين سيفوق عددهم خمسة الاف اعلامي بالتأكيد، الى جانب دعم الدولة للنقابة عبر وزارة الاعلام، والهبات من الصناديق المعنية بدعم الاعلاميين، الى استحداث طابع بريدي اسمه طابع الصحافي او الاعلامي يوضع على المعاملات الرسمية وهو ليس لنقابة الصحافة بل للمحررين، وهذه المساعدات والهبات ستوضع في صندوق التعاضد الصحي والمهني وصندوق تقاعد المحررين.

■ اين اصبح مسار قانون نقابة المحررين؟ □ هو الان في مجلس النواب، ومتى انتهت لجنة الاعلام من درس قانون الاعلام سيدرجه رئيس اللجنة النائب حسن فضل الله في جدول البحث.

■ ماذا عن موقف نقابة الصحافة؟ □ سمعت اعتراضات وملاحظات نقابة

وارسلتها الى لجنة الاعلام والاتصالات النيابية. اضفنا اليه بابا جديدا هو باب الاداب الاعلامية ليصبح ميثاق الشرف الاعلامي ملزما اكثر مما هو ميثاق. الى ذلك، اخترنا تطوير نقابة المحررين وجعلها نقابة عصرية تضم كل الاعلاميين في جميع وسائل الاعلام، سواء كانت مكتوبة ام مرئية او مسموعة او الكترونية او حتى الملحقين الاعلاميين في السفارات، وكل خريجي كليات الاعلام هم حكما اعضاء في نقابة المحررين الجديدة. قانون الاعلام الجديد الذي يجري اعداده لا علاقة له بنقابة المحررين، بل هو تعديل لقانون المطبوعات. على اساس القانون الجديد، تتطور نقابة المحررين لتصبح نقابة الاعلاميين في كل لبنان. لكننا حافظنا على اسمها العريق، وهي تحظى بدعم كل الاعلاميين في لبنان. نحن نسعى الى تأمين حياة الصحافي اذا اصبح عاطلا عن العمل عبر صندوق التعاضد المهني والصحي بدعمه بمبلغ يوازي الحد الادنى للاجور او ضعفي الحد الادنى، وهناك صندوق تقاعد ايضا وسقف للحد الادنى للتقاعد مع الاعلاميين في اي عمل، وهذه نقطة مهمة جدا يتم على اساسها التعاقد مع العاملين في وسائل الاعلام. نحن نريد توفير حصة نقابية للاعلاميين يكفلها القانون.

■ كيف سيتم تمويل صندوق التعاضد والتقاعد؟ □ اولا سيكون هناك تمويل من اشتراكات

واحدة فقط، اضافة الى ذلك لن يبقى منصب النقيب محصورا بطائفة واحدة. 4 - فتح باب الانتساب لجميع العاملين في قطاع الاعلام اكان مرثيا، مسموعا، مطبوعا او الكترونيا، والى اي وسيلة اتموا، حتى العاملين في السفارات اللبنانية في الخارج. وتلغى جميع الهيئات واللجان المشتركة بين نقابتي المحررين والصحافة المنصوص عليها في قانون المطبوعات الصادر في 14 ايلول 1962، وهي هيئة الجدول النقابي للصحافة والمجلس الاعلى للصحافة والمجلس التأديبي المشترك، المنصوص عليها في المواد 95 و96 و97 و98 و99 و100 و101 و102 و103 و104 و105 منه.

كما تلغى المواد 89 و90 و91 و92 و93 و94 من قانون المطبوعات، في الفصل المتعلق بانشاء نقابة محرري الصحافة اللبنانية. الوزير الرياشي شرح لـ"الامن العام" اسباب هذا المشروع وتفصيله.

■ ما هي اسباب تقديم هذا المشروع، وماذا يختلف عما تبثه لجنة الاعلام النيابية لتعديل قانون المطبوعات، وهل من تناقض بينهما؟

□ بالعكس، المشروعان يكملان بعضهما بعضا. قانون الاعلام يجري بحثه منذ ما قبل تسلمي وزارة الاعلام، وانا وضعت ملاحظات عليه بالتعاون مع المؤسسات الاعلامية والجمعيات الاهلية المعنية،

وفق نص المشروع الجديد، ينضم جميع العاملين في وسائل الاعلام الى النقابة، اي كل العاملين في الاعلام المكتوب والمرئي والمسموع والمواقع الاخبارية الالكترونية، وفق ما قال وزير الاعلام ملحم الرياشي. اما المصورون فليسوا معنيين بهذه النقابة لانهم ينتسبون الى نقابة خاصة بهم. ثم قدم وزير الاعلام في مطلع آب مشروع قانون اخر لاجلته على مجلس النواب يرمي الى تعديل الفصول الثالث والرابع والخامس والسادس من قانون المطبوعات، وهي تتعلق ايضا بتعديل انشاء نقابة المحررين. يقع مشروع القانون الجديد في خمسة فصول و16 مادة، وبرز التعديلات التي تتعلق بنقابة المحررين كما عددها الوزير الرياشي:

1 - الحصانة النقابية، حيث لن يكون مسموحا ان يتصل اي مدع عام او اي قاض تحقيق او اي دركي من اي مخفر باي اعلامي او صحافي من دون العودة الى نقابته.

2 - انشاء صندوق تعاضد مهني وصحي وصندوق تقاعد للاعلاميين، حيث ان من واجبات نقابة المحررين ان تقدم للاعلامي مرتبا لائقا وشيخوخة مشرفة. هذا الامر يحتاج الى خطة مالية، يتألف جزء منها من اشتراكات المنتسبين السنوية.

3 - لن يكون النقيب نقيباً ابدياً، بل نص القانون الجديد على انه سيكون نقيباً لولاية واحدة على ان يجدد له مرة

عون: سيصبح وضع النقابة والمحررين افضل من السابق

والدول الشقيقة والصديقة الى توفير الدعم للصحافة اللبنانية والعاملين فيها، معنويا وماليا.

■ كيف يمكن ضمان مستقبل الصحفيين الكبار القدامى؟

□ سنحافظ على بقاء الصحفيين القدامى لانهم قيمة كبرى لنا، ولديهم تجربة غنية نستفيد منها. لكن بعد تعديل القانون سيكون المجال مفتوحا للكفايات العلمية واصحاب الشهادات، وليس لكل من كتب موضوعا او تعليقا.

■ لكن نقابة الصحافة اعترضت على المشروع لانه يلغي دورها؟

□ اطلاقا، لا احد يلغي دور نقابة الصحافة. اكدت للنقيب عوني الكعكي ان دور النقابة محفوظ من خلال المجلس الاعلى للصحافة. لكن اصحاب المطبوعات هم ارباب عمل وليسوا عاملين في الصحف او في وسائل الاعلام، فاذا حصلت مشكلة بين رب العمل والمحرر لمن يلجأ هذا الاخير لنيل حقوقه؟ هل يلجأ الى رب العمل؟ حتى لو غاب دور نقابة الصحافة عن لجنة الجدول النقابي، فهي موجودة في اتحاد الصحافة، وعضو الاتحاد يمكن ان يترشح لرئاسته ويصبح رئيس الاتحاد اذا فاز في انتخابات الرئاسة.

■ هل ستوحد نقابة المحررين الجديدة كل هيئات الاعلام؟

□ من المفروض الغاء كل الهيئات الاخرى مثل جمعية الخريجين ونادي الصحافة وجمعيات الصحفيين الاختصاصيين كجمعية الصحفيين الاقتصاديين، بعد صدور قانون نقابة المحررين الجديد،

نقيب المحررين الياس عون رحب بالمشروع، معتبرا انه افضل قانون لنقابة المحررين "لان عدد المنضوين في النقابة سيكبر وسيصبح وضع النقابة والمحررين افضل بكثير من السابق".

■ ما الذي استجد حتى جرى تعديل قانون انشاء نقابة المحررين؟

□ مرت فترة طويلة على انشاء النقابة، وطرأت متغيرات كان لا بد من مواكبتها، فاقترح الوزير ملحم الرياشي مشكورا تعديل قانون انشاء النقابة. عقدنا معه اجتماعات وشكلنا لجنة من النقابة لدرس التعديلات وانشاء نقابة لمحرري الصحافة تشمل كل الاعلاميين في الصحف والمرئي والمسموع والالكتروني، لان الاعلام اللبناني مبعثر ودخل عليه متطفلون فكان لا بد من ضبط الوضع. على ان تكون الدولة هي الحاضنة، وتكون نقابة المحررين للمتخصصين فتعود اليها قيمتها، اذ لا يمكن اعتبار كل من حمل قلم صحافيا. لذلك تم تحديد شروط معينة للانتساب بناء على الاختصاص، والمشروع اصبح حاليا في مجلس النواب.

■ ما هدف تعديل القانون؟

□ اولاً النهوض بالقطاع الاعلامي ككل، ثم ضمان مستقبل الصحفي في اي وسيلة اعلامية بعد التقاعد، وضمان استقلالية النقابة وعضائها. تابعنا جميعا ما جرى لكثير من الصحفيين بعد اقفال عدد من المؤسسات الصحافية، لذا نحن نبحت اولاً عن ضمانات للصحافي بعد التقاعد. القانون الجديد يفترض ان يجد حلاً لمعاناة القطاع، وقد وعدنا الوزير الرياشي بالسعي لدى الدولة

سيمنع عمل غير المنتسب الى النقابة في اي مؤسسة اعلامية



نقيب المحررين الياس عون.



والذي سيجمع كل العاملين في القطاع على مختلف اختصاصاتهم وفروعهم، وذلك بهدف تحقيق الانضباط تحت سقف نقابة واحدة ولتحصيل حقوقهم. من لم يكن منتسبا الى النقابة سيمنع من العمل، ولن يستطيع صاحب العمل ان يقوم بتشغيل شخص غير منتسب الى النقابة.

■ هل من عراقل او مشكلات تعترض هذا المشروع؟

□ كانت لدينا مشكلة انتساب الصحفيين الى الضمان وبخاصة بعد سن التقاعد، لكن تمت معالجة هذا الامر عبر القانون الذي اقره مجلس النواب والذي يسمح ببقاء المتقاعد منتسبا الى الضمان. نحن سنتابع الموضوع بالنسبة الى الصحفيين مع وزير الاعلام ومع رئيس لجنة الاعلام النيابية حسن فضل الله الذي تعاون معنا وتجاوب الى اقصى الحدود.

الكعكي: المشروع يلغي دور نقابة الصحافة



نقابة الصحافة متمسكة بالجدول النقابي الموحد لجميع الصحافيين



نقيب الصحافة عوني الكعكي.



مهني واحد وجدول مهني واحد، اي ان لا يقتصر دور نقابة الصحافة وسلطتها على اصحاب الصحف فقط".

المجلس الاعلى للصحافة الذي يضم النقابتين، فاذا تم نزع هاتين الصلاحيتين ماذا يبقى لنقابة الصحافة؟". وعلن تمسك النقابة بالجدول النقابي الموحد لجميع الصحفيين "سواء كانوا مالكين لتراخيص اصدار الصحف ام العاملين في الصحف، وتمسكها مستقبلا عند اصدار قانون للاعلام الجديد بالجدول النقابي الموحد لجميع الاعلاميين، سواء كانوا مالكين لوسائل اعلامية ام عاملين فيها". و اشار الى "الفارق بين صاحب الصحيفة الصحافي وصاحب الصحيفة رجل الاعمال"، موضحا ان الاول هو المعني بكل تقديرات النقابة، ومشيرا الى انه "يجب اعتماد تنظيم لهيئات العاملين في قطاع الاعلام ينضوي فيها الاعلاميون المالكون لوسائل الاعلام في كل فروعهم، والاعلاميون العاملون في وسائل الاعلام بكل فروعهم، ويقوم بينهم جميعا، بصفتهم مهنيين في قطاع واحد، اتحاد

اعترضت نقابة الصحافة على مشروع قانون تعديل قانون المطبوعات، معتبرة انه يلغي دورها وسلطتها على قطاع الاعلام و"خطوة ناقصة تتجاهل الموضوع الحيوي والمصري الذي يواجه الصحافة اللبنانية والمحررين العاملين فيها، وهي خطوة مجتزأة لانها تجاوزت الاطار الذي كان وزير الاعلام نفسه قد دعا نقابة الصحافة اللبنانية الى التشاور معه". وفضل نقيب الصحافة عوني الكعكي عدم الخوض في مناقشة هذا الموضوع عبر وسائل الاعلام، لكنه اوجز لـ"الامن العام" وجهة نظره، معتبرا انه سيعمل على وقف المشروع لدى رئاسة الحكومة الى حين البحث الجدي مع النقابة في كل الامور المتعلقة بالقطاع "لان المشروع يجرّد نقابة الصحافة من الكثير من صلاحياتها خصوصا لجهة الغاء دورها في لجنة الجدول النقابي، علما ان نقيب الصحافة هو رئيس

